

<b>الاستاذ ياسر بن النبل</b>	<b>لبنان</b> مقدساتنا.. مسئولية من؟! <b>بن النبل</b>	لقد اقام بنو صهيون لدى اقام بنو صهيون.. لدرجة ان اشعلوها حرية سادسة بيننا وبينهم.. كان لبنان العربي مسرحاً لوقائعها الميدانية الدامية، لجرور وقوع اثنين من جنودهم اسرى في ايدي رجال المقاومة الوطنية اللبنانية منتصف العام الماضي، بينما نحن العرب مانزال نكتفي ببيانات الشجب والإدانة والامتنان إزاء انتهاك هؤلاء الصهاينة حرمة مقدساتنا.. لتستمد قيمتنا الحقّة بين سائر بني البشر.. من شرف انتسابنا لصريح ما ترمز إليه. فهل أن لامة العرب والمسلمين.. أن تغادر سياق ردة الفعل الآلية العابرة.. لتأكيد حضورها الفاعل والمؤثر على خارطة الفعل الإنساني الجاد، بعد طول غياب، هذا هو السؤال.. وإلى حديثٍ آخر.
<b>الميثاق</b>		مدير عام ضرائب الأمانة لـ الميثاق
<b>نقدنا توجيهات الوزير ورئيس المصاحبة بحذافيرها</b>		كل من يحقق نسبة أعلى في إيراداته الضريبية، وسيحاسب كل من يتهاون أو يقصر في أداء واجبه. ونوه إلى أن مستوى التحصيل الضريبي في الأسواق المخصصة لبيع القات على درجة عالية من الانضباط من حيث التابعة والتحصيل وضبط من كان يطلق عليهم «عتاوله» المهربين أو من كانوا يحملون كروتاً لرفع الحصانة عنهم من دفع الرسوم الضريبية المقررة عليهم قانوناً. واختتم تصريحه بأن المكتب حقق نسبة ٥٠٪ زيادة في إيراداته.. وهذه الزيادة لم تأت من فراغ بل جاءت نتيجة الجهد الدؤوب والتفاني في أداء الواجب والنزول الميداني والإشراف على سير العمل.. ونحن ماضون في سبيل تحقيق الغاية المرجوة ورفع الحصيلة أفضل مما هي عليه الآن.

## رئيس المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لـ «الميثاق» :

# اعداد كبيرة من منشآت اصحاب الاعمال والعاملين فيها هازلوا خارج نطاق التغطية التأمينية

## نسعى لإجاز مشروع التأمين الخاص بالمغتربين اليمنيين.. وخصوصاً العاملين في دول الخليج

جديدة في عدد من المحافظات وتقوم بزيارات للمحافظات بين وقت وآخر عند الحاجة لأن تواصلنا مع قياداتها يومياً وتطلع على كل شيء أولاً بأول.. ونأمل من السلطات المحلية في المحافظات الدعم والتعاون مع مديري عموم الفروع بالمحافظات وإزالة العوائق.. كما نتطلع إلى أن تقوم المجالس المحلية بالمساهمة في نشر التوعية التأمينية بين أوساط المستهدفين من أصحاب الأعمال والعاملين والمواطنين.

### مستحقات مكفولة

- ما دور المؤسسة في حل الإشكالات التي تحدث بين العمال وأرباب العمل فيما يتعلق بدفع مستحقات التأمين عليهم؟  
- الخلفات التي تحدث بين العمال وأصحاب الأعمال مردها ومرجعيتها قانون العمل، وهناك في وزارة العمل ومكاتبها لجان تحكيمية تنظر وتبت في تلك القضايا الماثلة أمامها.. أما بخصوص المستحقات التأمينية إذا كان المقصود بها هنا الاشتراكات التأمينية الشهريه الواجبة على أصحاب الأعمال تجاه عمالهم فالقضية هنا بين المؤسسة وأصحاب الأعمال وليس للعمال أية علاقة بالمؤسسة في المعنية بالتابعة وتحصيل تلك المستحقات من طرف أصحاب الأعمال بأسلوب الوفاء، وأخيراً عبر الضمانات والحكائم وأجهزة القضاء.. وفيما يتعلق بمستحقات العمال التأمينية- معاشات وتعويزات- فهي مستحقات بيد المؤسسة ومرجعيتها قانون التأمينات رقم ٢٦ لسنة ١٩٩١م وتدفع هذه المستحقات للعمال وورثتهم لجرود استحقاقها دون تاخير، ولا بأس من أن يفتخر العمال أصحاب الأعمال بدفع الأشتراكات التأمينية شهرياً أولاً بأول عند احسابهم بقاعهم عن الوفاء بهذا الحق حتى لا تتراكم هذه الاشتراكات وبالتالي يصعب على صاحب العمل سداها.

### رؤية بدون تفهم

- هل لديهم رؤية جيدة للإعلام التأميني لإعطاء مساحة أكبر للراي العام؟  
- في تقديري هذا سؤال مهم ولكن كان ينبغي أن يوجه إلى الأخوة المسؤولين بوزارة الإعلام والقائمين على المؤسسات الإعلامية الرسمية (تلفزيون، إذاعة) أو المسؤولين على المؤسسات الصحافية الرسمية والوحدات الإعلامية في الأحزاب والتنظيمات السياسية والصحافة الحزبية عموماً حيث إنزال نسبة مساحة البرامج الاجتماعية في الوسائل الإعلامية (تلفزيون- إذاعة) لا تتجاوز ٧٠٪ ولم تدخل بعد رسماً (التأمينات الاجتماعية) ولم تعتمد في إطار مفردات الخارطة الإعلامية وكان التأمينات ليست جزءاً من السياسات الاجتماعية والاقتصادية للدولة وكمومتاً استثمارياً.. والحال كذلك بالنسبة للصحافة الحزبية وبرامج الأحزاب التي اكتفت في أحسن الأحوال بالمرسور الإخبارية العابرة إلى قضية التأمينات) رغم أهميتها البالغة ومع ذلك فإن لدينا رؤية لنشر الوعي التأميني ولدينا أفكار وخطط وبرامج ولكن كل ذلك يتوقف تنفيذها على مدى تفاعل واستجابة وتعاون القائمين على المؤسسات الإعلامية والصحافة الحزبية وتوسيع هذه الأثرية بالنسبة للصحافة الرسمية حتى تضمن الحصول على مساحة أكبر في نطاق الخطط الإعلامية والصحافية لتلك المؤسسات الرسمية والحزبية وهو ما نأمل تفهمه من قبل الجميع.. ونجدها هنا فرصة لدعوة مختلف الوسائل الإعلامية والصحافية ونشطاء الإعلاميين والصحافيين للتعاون مع المؤسسة بإبصار الخطاب التأميني إلى كافة المستهدفين قضية اجتماعية، اقتصادية، إنسانية تعنى بكل فئات وشرائح المجتمع.

تعمل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية إمكانية تحقيق نجاحاتها في النشاط التأميني الاجتماعي بصورة شاملة، على مدى تفاهم وتعاون شركائنا الاقتصاديين الممولين للنظام التأميني.. ومعهم المنظمات المدنية والرسمية.

وقال رئيس المؤسسة الأخ عبدالملك علامة في حديثه لـ «الميثاق» إن المؤسسة نجحت إلى حد ما في تجاوز بعض العوائق التي تقف أمام نشاطاتها.. لكن يظل نجاحنا الشامل مرتبطاً بمدى تفهم وتعاون شركائنا الاقتصاديين من أصحاب أعمال وعمال وكذا تفاعل النقابات ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية.

وأشار علامة إلى المهام القادمة للمؤسسة وفقاً للاستراتيجية الشاملة للمؤسسة للأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٨ والخطة الخمسية ٢٠٠٦-٢٠١٠م.. فضلاً عن توضيحاته لعدد من القضايا المطروحة في هذا اللقاء:

### هناك من يتهرب من التأمين بحجج واهية

- وما الشرائع الانتشارية التي يدخل بها المؤسسة؟  
- المؤسسة ساهمت في العديد من المشاريع الاستثمارية من ذلك مساهمتها في شركة ملح الصنف والشركة اليمنية الليبية القابضة كما ساهمت في البنك الإسلامي للتحويل وبنك اليمن والخليج وكذلك قامت خلال السنوات الأخيرة بالمساهمة بالمشفى السعودي اللاتني وشركة الاتصالات اليمن موبايل) وتقوم المؤسسة باستثمار جزء كبير من أموالها التراكمية في مجالات أدون الخزانة والودائع البنكية الدولية وتنفذ حالياً مشروعاً استثمارياً (سوق تجارية) بمدن عدن وتوجه لاستثمار ترتيبات إيمان مناصفة تنفيذ مشروعة المؤسسة لبنى المؤسسة بإقامة أربعة أوار جديدة.. وخاصة القوق إن سياسة المؤسسة في الجانب الاستثماري تقوم على مبدأ عدم المخاطرة أو المضاربة في السوق وتعتمد على سياسة التنوع في العملية الاستثمارية وتلاش المؤسسة باي مشروع إلا بعد التأكد من الجدوى الاقتصادية له.

### فروع جديدة

- ما تقييمكم لأداء فروع المؤسسة بالمحافظات وهل ليكم خطة الزيارة الميدانية؟  
- لدينا خطة للزيارة الميدانية، ونحن نعمل على تطوير فروع المؤسسة وهي الأمانة، عدن، الحديدة، عدن، حضرموت، إب، نثار، البيضاء.. كما لدينا أربع مناطق في إطار أمانة العاصمة بالإضافة إلى مكتب في سيئون، ونارس الآن في إطار توسيع التغطية التأمينية إمكانية فتح فروع ومكاتب

### لقاء / أحمد الخلفي

- اشارت الخطة الخمسية الثالثة للمؤسسة ٢٠٠٦-٢٠١٠ إلى جملة من العوائق.. كيف يمكن تجاوز ذلك بهدف توسيع التغطية التأمينية؟  
- من المؤكد أن هناك عوائق تقف أمام أي نشاط صغيراً كان أو كبيراً فما بالك عندما يكون نوعياً كشطاش التأمينات الاجتماعية.. ونحن جاهدين نحاول بكل ما أوتينا من إمكانيات وقدرات نخفي وتجاوز تلك العوائق وقد نجحنا إلى حد ما في ذلك ولكن يظل نجاحنا الشامل مرتبطاً بمدى تفهم وتعاون شركائنا الاقتصاديين الممولين للنظام التأميني من أصحاب أعمال وعمال وكذلك تفاعل النقابات ومنظمات المجتمع المدني والأجهزة والمرافق الرسمية.

### دور خائب

- خلطكم للعام الجاري ٢٠٠٧م ما جديد.. وما تلك التحديات التي تتولد دون زيادة عدد المؤمن عليهم؟  
- خطة هذا العام تميزت بالشمول لكافة الأنشطة المتصلة بعملنا التأميني وهي مستمدة من الاستراتيجية الشاملة للمؤسسة للأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٨ والخطة الخمسية الثالثة ٢٠٠٦-٢٠١٠م.. وجديدها منهجية أسلوب الإعداد والبرامج التنفيذية الشهرية والتقييم لكل الإنجازات التي تتحقق ولعل من أهم التحديات التي تواجهنا لزيادة أعداد المؤمن عليهم عدم تفهم العمال ومجتمع العمل لمصالحهم في التأمينات التي تمثل بالنسبة لهم أهم الضمانات لهم ولأسرهم في حاضرهم ومستقبلهم ومستقبل اولادهم باعتبار أن التأمينات تصنع المعاشات والتعويضات عند الإبطولة للحاجة وعدم القدرة على مواصلة العمل وتحويل بينهم وبين الفاقة والعوز والحرامن.. من هنا يفترض أن يكون العمال ونقابتهم أكثر حرصاً على توسيع نطاق دائرة التأمينات وشمولية كافة العاملين في هذا النظام بل بالضرورة ليد أن يكونوا أكثر تفاعلاً معاً على طريق تطبيق التأمين الشامل على العمال خلال قيامهم بحملات التوعية بأهداف ومقاصد و فوائد التأمينات الاجتماعية ولكن للأسف حتى الآن لا يزال هذا الدور غائياً إن لم نقل معسوماً.. والعرب والعراقيون العامل في كل بلدان العالم يحزن ويسعد الانظمة التأمينية ويتفاعل معها بقدر كبير من الجهد لكن في بلدنا يصل الأمر إلى الخذلان وهذا في تقديري يعود إلى نسبة الأمية المرتفعة بين أوساط العمال.

### رهن المناقشات

- إلى أين وصل مشروع التأمين على الأجرة المغتربين اليمنيين العاملين بالخارج؟  
- رجمة لاهتمامات وتوجهات فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح حفظه الله ورياعيته للمغتربين اليمنيين العاملين بالخارج تولى قيادة المؤسسة إعداد المشروع في إطار القانون النافذ رقم ٢٦ لسنة ١٩٩١م وبإبلاغ مع الأخ الوزير رئيس مجلس الإدارة جهوداً طيبة في محاولة جادة من إخراج المشروع إلى حيز الوفاء وتم الاتفاق بالاخوة المسؤولين بوزارة شؤون المغتربين قبل مدجها بالخارجية واخرها العديد من الترتيبات والجاهزيات تمهيداً لتنفيذ المشروع.. ويعد من ثم دعم الوزارة بالخارجية كان ليد من إعادة طرح الموضوع مرة أخرى مع المسؤولين بالخارجية ومازال الأمر رهن المناقشات.. وبعقد الآن في ظل التوجهات لعملية اندماج بلاندن في مجلس التعاون الخليجي الحاجة مواتية أكثر من أي وقت مضى لإجياز هذا المشروع الحيوي المهم كون معظم المستهدفين من المغتربين في نطاق بلدان مجلس التعاون الخليجي.

### الطوعية محدودة

- هل أجريت مسوحات ودراسات جديدة لمعرفة مستوى الاستجابة عند شركات ومنشآت القطاع الخاص فيما يتعلق بعملية الاشتراكات ورغبتهم بالتأمين؟  
- قدم الدكتور محمد يحيى الشرفي للمكتبة العلمية والاقتصادي اتساع حركة التجارة في الموضوعية التي تادراً ما نجد مثلها.. سيما فيما يتعلق بحياة المواطن.. ولم تحظ بنصيب وافر نظراً لحدائق العهد لهذا الموضوع.. وكون المكتبة اليمنية خالية من أية دراسة قانونية أو شرعية كافية في هذا الموضوع.. الكتاب الذي يحمل عنوان «الحماية الجنائية للمستهلك في القانون اليمني» كدراسة مقارنة بأحكام الفقه الإسلامي.

### دراسة جديدة للدكتور الشرفي

- فقيل الدكتور الشرفي إن من نتائج التقدم العلمي والاقتصادي اتساع حركة التجارة في شتى مجالات الحياة وازدياح الأسواق بأشكال لدة من السلع والخدمات الاستهلاكية التي لم تكن معهودة من قبل، التي انعكست على أساليب التوزيع والانتاج والتي أثرت على انتشار ظاهرة الغش والخداع في المعاملات على نحو يكاد يشمل جميع ما يحتاج إليه الناس من سائل ومشروب وملبس ودواء وغير ذلك.
- كما أن التطور في أساليب الانتاج والتوزيع أدى إلى اغراق السوق بالسلع والمنتجات التي لا تتوافر فيها المواصفات والجودة والى زيادة

### حريصون على عدم المخاطرة في تبني مشروعات استثمارية للمؤسسة

- ما الجديد بشأن تطبيق الدراسات الاكتوارية التي نفذتها المؤسسة؟  
- أعدت المؤسسة بحثاً الآن من خلال خبراء دوليين دراساتاً استكشافية خلتها إلى جملة من النتائج ويرتبط تنفيذ هذه النتائج بتحسين الأوضاع الاقتصادية للبلاد وإقرار مجلس إدارة المؤسسة بذلك.

### الربط مستمر

- ما حجم إيرادات المؤسسة للعام المنصرم ٢٠٠٦م من الاشتراكات؟  
- بلغت عملية الربط للاشتراكات التأمينية للعام الماضي ٢٠٠٦م حتى الآن ما يزيد عن ٤,٥ مليار ريال ومازالت عملية الربط قائمة ومستمرة وتتوقع أن تصل المبالغ المالية الربوطة إلى حدود ٥ مليارات ريال.

### مساهمات متنوعة

- وما المشاريع الانتشارية التي يدخل بها المؤسسة؟  
- المؤسسة ساهمت في العديد من المشاريع الاستثمارية من ذلك مساهمتها في شركة ملح الصنف والشركة اليمنية الليبية القابضة كما ساهمت في البنك الإسلامي للتحويل وبنك اليمن والخليج وكذلك قامت خلال السنوات الأخيرة بالمساهمة بالمشفى السعودي اللاتني وشركة الاتصالات اليمن موبايل) وتقوم المؤسسة باستثمار جزء كبير من أموالها التراكمية في مجالات أدون الخزانة والودائع البنكية الدولية وتنفذ حالياً مشروعاً استثمارياً (سوق تجارية) بمدن عدن وتوجه لاستثمار ترتيبات إيمان مناصفة تنفيذ مشروعة المؤسسة لبنى المؤسسة بإقامة أربعة أوار جديدة.. وخاصة القوق إن سياسة المؤسسة في الجانب الاستثماري تقوم على مبدأ عدم المخاطرة أو المضاربة في السوق وتعتمد على سياسة التنوع في العملية الاستثمارية وتلاش المؤسسة باي مشروع إلا بعد التأكد من الجدوى الاقتصادية له.

### الخيار على عدم المخاطرة في تبني مشروعات استثمارية للمؤسسة

في أهم جوانب الحماية التي يكفلها المشرع للجمهور، فهي الحماية التي يركن المشرع إليها حين يقرر عدم كفاية أو قصور الحماية المقررة في فروع القانون الأخرى.. ومنها القانون المدني الذي تعساني قواعده من قصور لتحقيق حماية فعالة للمستهلك. وهدفت الدراسة إلى وضع رؤية متكاملة تعين المشرع والقاضي والحامي والباحث والجهات المعنية والمهتمة من خلال جمع واستقراء النصوص المتفرقة التي تنظم الحماية الجنائية للمستهلك في القوانين اليمنية ومحاولة استخلاص الأحكام العامة منها وفق طبيعة الحق والمصلحة المراد حمايتها بهذه النصوص والأحكام.

### الحماية الجنائية للمستهلك في الفقه الإسلامي

في أهم جوانب الحماية التي يكفلها المشرع للجمهور، فهي الحماية التي يركن المشرع إليها حين يقرر عدم كفاية أو قصور الحماية المقررة في فروع القانون الأخرى.. ومنها القانون المدني الذي تعساني قواعده من قصور لتحقيق حماية فعالة للمستهلك. وهدفت الدراسة إلى وضع رؤية متكاملة تعين المشرع والقاضي والحامي والباحث والجهات المعنية والمهتمة من خلال جمع واستقراء النصوص المتفرقة التي تنظم الحماية الجنائية للمستهلك في القوانين اليمنية ومحاولة استخلاص الأحكام العامة منها وفق طبيعة الحق والمصلحة المراد حمايتها بهذه النصوص والأحكام.

الجهات وعدم وجود جهة متخصصة يناط بها تنفيذ نصوص التشريعات المختلفة الخاصة بهذه الحماية وقلة التطبيقات القضائية. وقسم البحث إلى ثلاثة أبواب تناول الأول حماية المستهلك من الخداع والغش التجاري في فصلين والنصوص والأحكام التي تحرم هذه الأفعال وما في حكمها. بينما تناول في الباب الثاني حقوق المستهلك محل الحماية الجنائية كحقه في الحصول على السلع والخدمات المطابقة للمواصفات والجودة وعن المعلومات صادقة عن السلع والخدمات وحقه في الحصول عليها في وقت الحاجة وبأسعار عادلة.. أما الباب الثالث فتحدث فيه عن الأحكام العامة للقوة التي جرت إضرار بالمستهلك وإجراءات تطبيقها. وخلص الباحث إلى عدد من التوصيات المهمة مثل، أوصى المشرع بأن يمد نطاق التحريم في أفعال الغش وتجرير المنتجات الصناعية أسوة بتجرير المنتجات الزراعية والطبيعية وغيرها كما في المادة ٢١٢ الفقرة ٢ من قانون العقوبات كونه لا يوجد مبرر لاستبعادها من نطاق التجريم.

الحماية الجنائية للمستهلك في الفقه الإسلامي

الحماية الجنائية للمستهلك في الفقه الإسلامي